الجامعة المستنصرية كلية الآداب
م.م يُسرى جليل يونس

المحاضرة الرابعة

مفهوم الإشاريات التداولية

توطئة .

تستوفي الإشاريّات مفهومًا سيميائيًّا أكثر من أيِّ وحدةٍ لسانيّةٍ أُخرى، ولا غرابة في أن تكون واحدةً من أهمِّ أصناف العلامة الدلائليّة عند الفيلسوف الأميريكيّ (شارل ساندرس بيرس)، فهي أفضلُ ما يُمثِّل وجهة نظر الفيلسوف في كونِنا لا نتحاور وسطَ واقعٍ مُؤسَّسٍ من ماديَّات بل علامات، فنحن نتداول هذا الواقع عبر وجهه العلاماتيّ، ونحن - في نهاية المطاف - نحيى داخل كونٍ رمزيّ، يتراجعُ الواقع فيه بقدر ما يزداد ترميزه .

ومَن أفضل من التأشيرات اللّسانيّة مصداقًا لهذا الترميز ؟! حيث تُنقل الماديّات بوساطتها من نظامها الواقعي المباشر إلى نظامٍ علاماتيٍّ بحتٍ تُكشَف فيه أعقد سمات التواصل، وأكثر حيثيّاته غموضًا وإرباكًا، من جانبٍ آخر، تُمثِّل هذه الحيثيّات مقدرةً لسانيّةً هائلة في التوظيف والتأويل والفهم، فكيف يفهم المخاطب مقاصد تأشيرات المتكلّم ؟ وكيف يُحدِّد مرجعًا من دون آخر محتملٍ أو مُشابه ؟ وكيف يُنتقل بين المتخاطبين من صيغة (الأنا) إلى صيغة (الأنت) في لحظةٍ زمنيةٍ مُسرِعةٍ من دون خللٍ أو إرباك ؟ والأشدُّ غموضًا من ذلك : كيف تُحدَّد الجهات ؟ وإلى أيِّ جهةٍ يَستندُ في الفهم، جهةِ المتكلّم أم جهة المخاطب ؟ ولو قرأنا إشهارًا يتضمَّن فعلًا كلاميًّا مثل : سارعوا الآن ... فكيف تُفهم الآن ؟ وإلى أيِّ زمنٍ تمتدُّ ؟

يشرع هذا الفصل في محاولةٍ للإجابة عن هذه الأسئلة، فهو فصلٌ في تداوليّةٍ من الدرجة الأولى، يُحاول معالجة الإشاريّات بدايةً من مفهومها وانتهاءً بأقسامها وتحليل ما ورد منها في نماذج من التعقيب القرآنيّ، فكيف وظَّفت المدوّنة القرآنيّة الإشاريّات ؟ وبأيِّ طريقٍ يُمكن فهمها وإدراك مراجعها ؟

الجامعة المستنصرية كلية الآداب
م.م يُسرى جليل يونس

1- مفهوم الإشاريّات .

يعود الفضل في تأسيس مفهوم الإشاريّات إلى الفيلسوف والسيميائيّ الأمريكيّ (شارل ساندرس بيرس) في نظريّته المشهورة في العلامات، حيث ارتبط التصوّر العلاماتيّ عنده بالمرجع، خلافًا لمقاربتين في العلامات، المقاربة التجريبية التقليدية التي يُساوقُ فيها المرجعُ المعنى بكيفيّةٍ شفَّافةٍ ومُباشرة، والمقاربة السوسيريّة المزدوجة في الدال والمدلول التي عمل فيها سوسير على استبعاد المرجع بعدِّه معطىً غير لسانيّ، نتج عن ذلك أن وجَّه بيرس التحليلَ اللُّغويّ إلى التجريبيّة البحتة عبر ربط العلامات بالواقع الخارجيّ، فالعالم عند بيرس ليس أشياء ماديّة فحسب، بل علامات، ونحن لا نتحاور مع واقعٍ ماديّ بقدرِ ما نتداول هذا الواقع عبر وجهه السيميائيّ [1]، إنَّ العلامة عند بيرس ثلاثيّةُ المبنى من الدال والمدلول والمرجع، وهي غير قابلة للاختزال في عنصرين مزدوجين، وهي عنده على ثلاثة أصناف أيضًا : [2]

1. الرمز : يُحدّد الرمز بوساطة عُرفٍ ثقافيٍّ أو اجتماعيٍّ ما، وبوساطة هذه العُرف يصبح الرمز قصديًّا إلى حدٍّ بعيد، ذلك مثل دلالة الرمز (√) على الصحيح، ودلالة الرمز(X) على الخطأ، وقد أشار سوسير إلى هذه القصديّة . [3]
2. الإشارة : يترتبط اشتغال الإشارة عند بيرس بالاستعمال اللُّغوي الفعليّ، الذي يحقِّق ارتباطا فعليًا بين المُشير (الوحدة اللّسانية) وما يدلّ عليه في العالم الخارجي (المرجع)
3. الأيقونة : أفضل ما يُمثّل الأيقونة هو الرسم التصويريّ، وقد شاع استعمال الإيقونة حتَّى أصبحت أدلَّ للمعنى في كثيرٍ من مواطن الاستعمال .

تظهرُ الإشاريَّات في الصنف الثاني من أصناف العلامة عند بيرس، وتوافق في التحليل اللُّغويّ الواصل أو العنصر الإشاريّ أو المبهمات ... ومن الواضح أنَّ لمفهوم الإشاريّات أهمّيّةً بالغةً في فلسفة بيرس، إذ تتآتى هذه الأهمّيّة من كونها – الإشاريَّات - تمثّل ارتباطاتٍ حتميّةً أو شبه حتميّة بين الخطاب والعالم الخارجيّ، إذ تسترجع تلك الاستعمالات اللُّغويّة مرجعًا خارجيًّا لها، فاللُّغة تُتيح لصاحبها أن يتوافر على استعمالات مختلفة في سبيل تكوين ارتباطٍ شخصيّ أو مكانيّ أو زمانيّ ... وهو ما يقوم به المتكلّم في عمل التواصل باستعماله لعديدٍ من الإحالات [4] ذات القيمة المرجعيّة التي يتواضع مع مُخاطَبه على الإحاطة بمدلولها الداخليّ وتأشيرها الخارجيّ بمعيّة عددٍ من المواضعات أو المُعرِّفات الأخرى وفي مقدِّمتها : السياق الإشاريّ . [5]

والتأشير – كما يراه جورج يول – ينحصر في الإشارة عبر اللُّغة، وأيُّ صيغةٍ لغويّة تُوظَّف في سبيل التأشير تُسمَّى : التعبير الإشاريّ، وهي مرادفةٌ عنده لمفهوم الإشاريّات، وتُستعمل - في الغالب - في الخطاب المنطوق وجهًا لوجه، حتَّى يكون فهمُها يسيرًا على المتكلّمين [6]، لأنَّ عمليّة التأشير يكتنفها الغموض والإبهام المتزايد، بيد أنَّ التعبيراتِ الإشاريّة أوسعُ من أن تنحصرَ بالخطاب المنطوق، لأنَّها تُمثِّل – في نهاية المطاف – وسيلةً من وسائل الربط والوصل الدلاليّ بين الاستعمالات اللُّغويّة والعالم الخارجيّ، ولا يُمكن أن يُتواصل بشكلٍ سليمٍ – على الأقلِّ – من دون أن يحصل تأشيرٌ ما، لشخصٍ ما، أو لحظٍ زمانيٍّ أو مكاني ما .

فالإشاريّاتُ : وحداتٌ مُعجميّةٌ أو عناصرُ لسانيّة محضة، تُحيل على المقام مباشرةً من حيث الدَّلالة على الذوات أو الزمان أو المكان [7]، ويرتبط تحديدُها ارتباطًا وثيقًا بالسياق الإشاريّ، وما يوفّره من محدِّدات أو مُعرفِّات تُساهم في عمليّة تعيين الإشاريات ودقة ارتباطها بمدلولاتها أو

موجوداتها في العالم الخارجي، لذلك فقد ارتبط مفهوم التعيين بالإشاريات ارتباطًا وثيقًا نتيجة لغموضها وإبهامها الشديد خاصة حين تتجاوز الإشارات المباشرة أو الظاهرة إلى إشاريات غير مباشرة تستقرّ في بنية الخطاب فيكون الاستعمال اللغوي محاطًا بدرجة عالية من الغموض والإبهام ويلجأ المستمع إلى كفاءته التداولية وخلفيته المعرفية التي تقتضي أن يتداخل في ذلك عوامل لغوية وأخرى غير لغوية بالطبع، فقد يلجأ المستمع إلى معرفته السيكولوجية والسوسيولوجية بالإضافة إلى ما يوفّره السياق الإحالي من مخرجاتٍ تعريفيّةٍ في سبيل تعيين حدّ الإشارة، وفي هذا السياق تظهر قيمة الإشاريات التداولية في الحدِّ من ذلك الغموض وتقويض إيهامه المتزايد عبر ربطها بالسياق الإشاري (أشخاص التلفظ ومكانه وزمانه) .

من جانب آخر يتداخل أو يترادف مفهوم الإشاريات مع مفاهيم أخرى ذات صلة في معناه ووظيفته، فقد استعمل الباحثون في ذا الشأن جملة من المفاهيم المتقاربة إلى حدّ الالتصاق بل حتّى الترادف، من تلك المفاهيم مثلًا : القرائن المدمجة أو الواصلة عند (رومان جاكبسون)، أو التعبير الإشاري لدى (بار هيليل)، أو المؤشر، أو دليل التلفظ، أو القرائن الإشارية .

من تلك المفاهيم أيضًا : التعبير الإشاريّ عند (جورج يول)، والمعيّنات عند (محمد مفتاح) واستعملها كمرادف للإشاريّات وهي عنده : تلك الوحدات التي تُحيل على هيأة المقال وما يتصل به من زمان ومكان كالضمائر والظروف وأسماء الإشارة [8] .

وبالعودة إلى الإرث اللّسانيّ العربيّ نجد أنَّ علماء العربية استعملوا مصطلح (المبهمات) وأرادو به تلك الوحدات اللسانية التي تضطلع بمهمة التأشير، حيث يقول سيبويه (ت180هـ) في هذا الشأن : " وأمَّا الأسماء المُبهَمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وذلك وتلك وذانك وتانك وأولئك وما أشبه ذلك، وإنَّما صارت معرفة، لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمّته " [9]،

فسيبويه يُميِّز بين كونها مُبهماتٍ وكونها أسماء إشارة تمييزًا واضحًا، حيث يرتبط المبهم بمرجعه الخارجي فيكون معرفةً مُحدَّدة بسياقه الخاصّ، كما يُشيرُ إلى ذلك المبرّد (ت 285هـ) بقوله : " الأسماء المُبهمة : وهى الَّتِى تقع للإِشارة، ولا تخصُّ شيئًا دون شيء " [10] فالإبهام الذي يكتنف هذه المؤشِّرات يتآتى – كما يراه المبرّد – في كونها لا تستلزم مشيرًا معيَّنًا فهي - على هذه الأساس - بمنزلة النكرة، ويوضح ابن يعيش (ت 646هـ) هذ الإبهام أكثر بقوله : " يقال لهذه الأسماء : مبهماتٌ، لأنها تشير بها إلى كلِّ ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتُلبِس على المخاطب، فلم يدرِ إلى أيِّها تُشير، فكانت مبهمة لذلك " [11]

على حين استعمل الفلاسفة العربُ مصطلح (الخوالف) للدلالة على ما تدلّ عليه المبهمات، حيث تساوي الخوالفُ عندهم المُبهماتِ عند النحويِّين فهذا الفارابيّ (339هـ) يوضحُ أنَّ المراد بالخوالف " كلّ حرف معجمٍ، أو كلّ لفظٍ قام مقام الاسم متى لم يُصرّح بالاسم، وذلك مثل حرف الهاء من قولنا : ضربه " [12]، ثم أشار الخوارزميُّ (387هـ) إشارة صريحة إلى أنَّ الخوالف تساوي عند النحويين المبهماتِ أو أبدالَ الأسماء أو هي هي . [13]

وعلى الرغم من عديد المصطلحات أو المفاهيم التي تُشارك أو تتقارب مع الإشاريّات في المفهوم والوظيفة، فأنّ أكثر مفهوم استعمل في الدراسات الحديثة مرادفًا لمفهوم الإشاريات هو مفهوم الإحالة .

2- الإشاريّات والإحالة .

يُمثِّل مفهوم الإحالة واحدًا من أهمّ المفاهيم المستعملة في لسانيَّات النصّ، وبسبب تداخله أو تقاربه الشديد مع مفهوم الإشاريَّات مال الاستعمال الشائع في الدراسات التداولية إلى استعماله مفهومًا مرادفًا لمفهومِ الإشاريات، غير أنَّ بعضًا من الباحثين مال إلى التفريق بينهما تفريقًا دقيقًا، فالإحالة كما يراها (جون لاينز) هي العلاقة القائمة بين الأسماء والمُسميّات بمعزلٍ عن سياق استعمالها، وهي نظرة تقليدية ما زالت تجد انتشارًا في الدراسات الخاصّة بتحليل المفردات لا الخطاب، بيد أنّ لاينز نفسه تراجع عن هذا الرأي، وراح يسند للمتكلّم وظيفة الإحالة أي : أنّ المتكلم هو الذي يُحمّل التعبير وظيفةً إحاليّةً ما في سياق تلفّظه، وهو الرأي الذي يجد دعمًا من ستراوسن، فالإحالة عنده ليست شيئًا أو عملًا يقوم به تعبير لغويٌّ ما فحسب، بل إنَّ المتكلّم هو الذي يضطلع بمهمّة الإحالة وتعيين الوحدة اللغوية بإحالة خارجية، على حين يذهب (جون سيرل) إلى أبعدَ من ذلك، حيث يبدو أنه يستند إلى نظريّته في الأفعال الكلاميّة، إذ يرى أنَّ الإحالة تُمثِّل فعلًا أو عملًا، فالمتكلّم حين يُحيل في خطابة، فإنَّه لا يُحيل أكثر مِمَّا يصدر وعودًا و أوامرَ [14] .

وعلى الرغم من هذا التحديد الدقيق لمفهوم الإحالة وربطها بفعل المتكلم وسياق التخاطب، وعدّها عملًا لغويًّا يضطلع به المتكلم، فإننا لا نجد تفريقًا دقيقًا بين مفهوميّ الإحالة والإشاريات، بل استعمل مفهوم الإحالة ليغطي مفهوم الإشاريات من دون ذكرها أو إسناد عملها لها .

من ذلك ما ذكرته (آن ريبول) في كونِ الإحالة (العنصر الإشاري والعائد) مفهومًا مرادفًا لمفهوم الإشاريات، وأشارت إلى جهود اللّساني الفرنسي (جان كلود ميلنر) في اقتراحه نظرية لسانية في الإحالة، وتقسيمه الدقيق لمفهوم الإحالة على قسمين : الإحالة المحتملة التي تختصّ بتحديد المعاني

المعجمية أو الأوَّلية المسندة إلى الوحدات اللسانية، والإحالة الحاصلة وهي الصورة الأخيرة أو الارتباط الفعلي بين الوحدة اللسانية ومرجعها الخارجي . [15]

على حين اتجهت بعض الدراسات إلى التفريق بين مفهوميّ الإحالة والإشاريّات، عبر اختصاص مفهوم الإحالة وإسناده إلى الدراسات الشكلية التي تُعنى بدراسة اللُّغة بمعزلٍ عن سياقها التخاطبيّ، فالإحالة : هي التعالق بين بعض التعبيرات اللسانية والعالم الخارجي بمعزلٍ عن السياق التلفظي مثل اختصاص (أنا) بكونه ضميرًا للتكلم، أو أنت بكونه ضميرًا للمخاطب، ، أمَّا الإشارة فهي العلاقة الرابطة بين تعبيرٍ ما، وما يُشير إليه في سياقٍ تلفظيّ [16]، فالسياق التلفظّي هنا موجبٌ لمعرفة من ذا المتكلّم ؟ ومن ذا المخاطب ؟ وما طبيعة العلاقة بينهما ؟ ولأيِّ سببٍ كان ذا التخاطب ؟

فالإشاريّات وفقًا لهذا التصور أخصُّ وأكثر دقَّة وارتباطًا بالقولة منها إلى المفردة، وبالخطاب منها إلى اللُّغة، لذلك ارتبط بها مفهوم التعيين، كونه يقتضي تحديدًا دقيقًا لماهيّة المشار إليه أو حتّى منزلته وعلاقته بصاحب الخطاب ودوره في عمل التخاطب، ويمكن التفريق بين مفهوميّ الإحالة والإشاريّات عبر هذه الترسيمة التي وضعها الدكتور محمد محمد يونس والتي يبدو أنه اعتمد فيها على المثلث الإشاريّ لكلٍّ من أوغدن ورِتشاردز : [17]

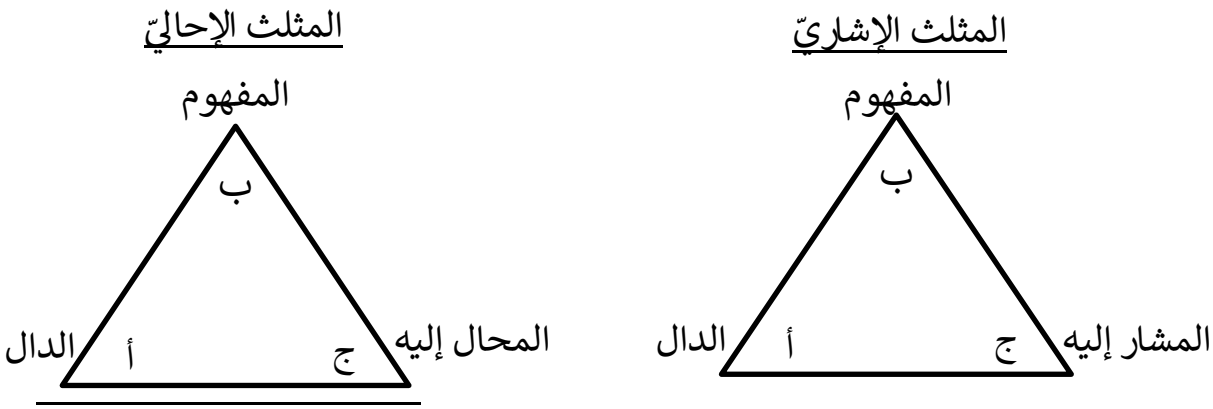

يتضّح عبر الرسمتين أنَّ أقطاب المثلث (أ – ب) يتَّحدان عبر اختصاصهما بالدال والمفهوم، فهما يُشيران إجمالًا إلى الوحدات الإشاريّة المسجَّلة في بنية اللُّغة، أو الفكرة الكامنة في الذهن عن مدلولها ومفهومها العامِّ التي يحفُّها الغموض والإيهام، بسبب انعزالها عن السياق والتحقّق الفعلي لاستعمالها، بيد أنَّ الاختلاف يظهر في القطب الثالث من المثلث (ج)، فيبدو الفرق واضحًا في كون المثلث الإحاليّ يُحيل على مفهومٍ عامٍّ غير مخصَّص، فهو يتعلَّق بما تُحيل عليه المدلولات في بنية اللُّغة أو ما تتصل به في أذهان المتخاطبين على وجه العموم والإطراد، على حين تظهر في المثلث الإشاري قيمة القطب الثالث(ج) عبر ارتباط الإشاريّات بالمشار إليه تحديدًا وتعيينًا، إذ تُحدَّد بسياقٍ تلفظيٍّ يحوي عناصر السياق كاملة من أشخاصٍ وأزمنةٍ وأمكنة، فالإشارة – كما يراها بيرس – لا تشتغل إلا في سياقها، بل إنَّ وجودها يتبع سياقًا ما [18]، ويُمكن أن نوضح هذه التفصيلة بالمثال الآتي :

(1)

- أيُّ كتابٍ أشتري ؟
- هذا قيّم جدًّا، أنصحكِ بشرائه .

فالنظر في السلسلة الحواريّة بعدِّها تركيبًا يختلف عن النظر فيها بكونها قولةً أو تلفّظًا مرتبطًا بسياقٍ ما، لأنَّ المُحدِّدات السياقيّة تعمل بشكلِ مُعرِّفاتٍ تُربطُ بوساطتها دلالاتُ الوحدات اللّسانية وتُقيّدها بمدلولاتٍ خارجية . لو نظرنا في هذه القولة من نظر الدراسة الشكلية واستبعدنا السياق التلفظيّ من تحليلها لأدركنا استحالة التعرَّف بشكل قطعيّ أو حرفيّ على مدلولات وحداتها اللسانيّة، فإلى أيِّ كتابٍ يُشير اسم الإشارة (هذا) ؟ وعلى أيٍّ يعود الضمير (الكاف) ؟ يتآتى هذا الإبهام

من كون هذه الوحدات لا تحيل إلّا على ذاتها، فإحالتها هي معانيها الوضعية أو مفاهيمها الأوّليّة بصرف النظر عن المقصود أو المُعيِّن بوساطتها [19]، على حين أن ارتباط هذه الوحدات بسياق تلفّظها يُؤدّي إلى ارتباطها وتعيين كونها إشاراتٍ بتحديد مراجعها في العالم الخارجيّ، مع الإشارة إلى ما يصحبه السياق من إيماءاتٍ . [20]

3- مفهوم التعيين .

قلنا إنَّ مفهوم التعيين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالإشاريات، ويتآتى هذا الارتباطُ من كونِ الإشاريِّاتِ تحتاجُ إلى عمليّة ذهنيّةٍ سابقةٍ لتحديدِ مراجِعها في العالم الخارجيّ أو بعبارةٍ أدقّ تحتاجُ إلى عمليّةٍ ذهنيّةٍ لتنتقل من كونها مجرَّد إحالةٍ إلى كونها إشاريّات، والتعيين هو ما يضطلع بتلك الصيرورة أو الانتقال، فهو العمليّة التي تقوم بإسناد الألفاظ إلى مراجعها في العالم الخارجيّ . ويشمل مفهومُ التعيين [21] تعيينَ الإشاريّات الشخصيّة بما فيها من أسماءِ أعلامٍ أو ضمائر، وتعيين الإشاريّات الزمانيّة حيث يُحدَّد -بوساطة التعيين - القيد الزمنيّ الذي تدلُّ عليه الألفاظ مثل : أمس، الآن، غدًا، بعد غدٍ ...، وكذلك الإشاريّات المكانيّة التي يكون إبهامها شديدًا مثل : أمام، خلف، عند، هنا، هناك، هنالك .

إنَّ عمل التعيين هذا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى كفاءة المتلقي وملكته أو قدرته على إسقاط التأشيرات في محلّها الصحيح، لأنَّ وحدات التأشير اللسانية ليست إلَّا أشكالًا فارغة أو مبهمة، تُملَأُ وتوضَّح حين تُودع في الخطاب قصدَ التأشير وربط الخطاب بمحيطه الخارجي، ثمَّ أنَّ عمل التعيين

يصبح أشدَّ غموضًا وتعقيدًا حين تُشغَّل قدرةُ المتلقّي في سبيل كشف جهات اليمين والشمال خاصّة إذا كان المتخاطبان متقابلين وجهًا لوجه، أو حين يُودع في عمل التأشير فعلٌ خطابيٌّ من قبيل : التعظيم أو الاستحقار، الإشادة أو الاستخفاف، أو أن يُضمَّن في التأشير قصدٌ اجتماعيٌّ ما، أو أن يدلَّ لفظٌ اجتماعيٌّ على التأشير . فيكون عمل التعيين أشد غموضًا وتعقيدًا، ويحتاج حينها إلى قدرةٍ أو ملكةٍ متضلعةٍ في اللغة والخطاب بإمكانها تحديد مراجع التأشيرات على الرغم من كلِّ الغموض المحيط بها، إضافة إلى تعقيدات التأشير المتعلّقة بمواقف المتكلّم من المخاطب أو طبيعة علاقته به، التي يُمكن أن تنعكس في الخطاب بصورةِ تأشيرات خطابيّة .

4- الإشاريَّات والسياق .

تراهن التداولية على المعنى الضمنيّ أو الوجه الآخر للمعنى الذي يُودَع في الخطاب من دون أن يُشار إليه إشارة صريحة، يُصاغ هذا المعنى بشكل رسالة مضمرةٍ يُؤسِّسها المتكلِّم عبر مجموعة من المؤشرات أو الوحدات اللسانية، فيستقبل المخاطب تلك المؤشِّرات في إطار نسق تواصليّ يضمن مدَّ جسور الفهم والإدراك بين المتكلِّم والمخاطب .

يتَّضح من ذلك أنَّ الكلام بالنسبة إلى وجهة النظر التداوليّة أكبر من أن يكون مجرَّد تطبيقٍ حرفيٍّ خالص للسان' بل هو تضافرٌ في توظيف شفرات لسانيّة وأُخرى غير لسانيّة ينتج عن هذا التضافر توليدُ مُؤشّراتٍ تمدُّ الجسور بين الدلالة المجرَّدة في الملفوظ، والدلالة الضمنيّة التي ترتبط بسياق التلفظ، بيد أنَّ السياق الذي نُشير إليه هنا ليس مفهومًا بسيطًا، وهو بالتأكيد ليس أمرًا جاهزًا أو مُعطىً دُفعةً واحدة بل يتشكَّل السياق قولًا إثرَ قول [22] ويُمكن الحديث عن مفهومين رئيسين للسياق [23] :

1. السياق اللُّغويّ / مُحدِّدات داخليّة .
2. السياق التلفّظيّ / مُحدِّدات خارجّية .

يُمثِّل السياق اللُّغويُّ مُحدِّداتٍ لسانيّةً تعمل بشكل مُتتابعاتٍ لتجسيد عمل الخطاب، ويُمكن القول إنَّ هذه الوحدات هي المشكِّلات الأوَّلية والأساسية لسياق التلفُّظ، فالوحدات الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية، وما ينتج عن هذه الوحدات من علاقاتٍ دلاليّة داخل الخطاب ليست إلَّا مظهرًا من مظاهر تفاعل المتكلم مع محيطه، وانسجامه مع المخاطب، وعلى الرغم من تلك الأهمّيّة، فإنَّ مفهوم السياق المحدد بتلك العلاقات ليس إلا مفهومًا ضيقًا بالنسبة إلى وجهة النظر التداوليّة، لأنَّ مفهوم السياق بمفهومه التلفظيّ يمثل واحدًا من الأساسات المكينة للتداوليّة،

لذلك تجاوز الباحثون التعريف النموذجي للسياق حتّى أصبح مُمثِّلًا لجملة الظروف المُسوِّرة لفعل التلفُّظ . [24]

إنَّ أكثر عقبة تواجه الدراسات البنيويّة ذات الطابع العلمي المتمثل في دراسة اللُّغة ذاتيًّا هي تفسير الوظائف الخطابيّة التي تضطلعُ بها الإشاريَّات وما ترتبط به من تعالقاتٍ سياقيّةٍ محضةٍ، خاصَّة حين يتعلَّق الأمرُ بتحديد مراجعها، بيد أنَّ الأمرَ يتفاقم لدرجة أنَّ هذه الدِّراسات تصدم بمجموعةٍ من الإكراهات [25] حين الحديث عن المضمرات من الإشاريَّات وظروف الزمان والمكان والوهنِ الذي يُصيب تحليلها بعيدًا عن سياقها التلفظيّ الحاضن لمرجعها ولحظتها الزمنية والمكانية .

لا شكَّ في أنَّ البعد التداولي المحض الذي ينطوي على استعمال تلك الإشاريَّات هو الباعث لأن تُصنَّف كتداوليّةٍ من الدرجة الأولى، لأنَّ هذا المفهوم بكلِّ ما يعتريه من غموض يجسِّد علاقة اللُّغة بالسياق وعبر تراكيب اللُّغة نفسها، فكيف يمكن الاهتداء إلى دلالات إشاراتٍ من قبيل : أنا، غدًا، هنا، وإن كانت مودعةً داخل جمل ؟! كيف يمكن إدراك مرجع (أنا) ؟! كيف يمكن معرفة اليوم الذي تُشير إليه (غدًا) ؟! وكيف يُعرف المكان الذي تُشير إليه (هنا) ؟!

إنَّ قيمة السياق بالنسبة للإشاريَّات تظهر عبر العجز الذي يطال التحليل إن أُقصيَ السياقُ في تحليلها، بغض النظر عن مفهومها أو دلالاتها الأولى داخل اللُّغة، وهي دلالة صريحة على الوحدات اللسانية المضطلعة بعمل الترميز إلى دلالاتٍ ترتبط بالسياق ولا تنفكُّ عنه بأيِّ شكلٍ من الأشكال، والمثال الآتي يوضِّح ذلك :

(2) لنلتقِ أنا وأنتِ غدًا هنا، في الوقت نفسه .

لا يمكن الاهتداء بالطبع إلى جملة الإشاريّات المُودعة في القول السابق بعيدًا عن سياقه التلفظي، على الرغم من جملة الدلالات أو المفاهيم التي يُقدِّمها السياق اللُّغويّ، والتي تُمكِّن من معرفة أنَّ (أنا) يُحيل على شخصٍ مُتكلِّم، و(أنت) يُحيل على شخصٍ مُخاطب، و(هنا) يُحيل على مكان قريب . إنَّ هذه المعلومات الاوليّة مهمَّة جدًّا في معرفة كيفية الاستعمال الصحيح في الإشارة، وهي بذلك المفهوم ترتبط بكفاية المتكلم، وكونه على معرفة مُعيّنة بنظام لغته، بيد أنَّها لا تنفع في معرفة من هو الشخص المتكلم، وإلى أيِّ متكلّم يوجّه خطابه، وبأي مكان ترتبط الـ(هنا)، فهذه مهمَّة السياق التلفظيّ وحده، حيث يربط تلك الإشاريَّات ويُقيّدها بمرجعها الخارجيّ الخاصّ وهو ما يُعرفُ بالسياق الوجوديّ . [26]

5- الإشاريّات والكفاءة التداوليّة .

تُمثِّل الكفاءة التداولية مفهوما متقدمًا ومُطورًا عن مفهوم الكفاءة اللُّغوية، قدم تشومسكي مفهوم الكفاءة اللغوية مفهومًا رئيسًا بضمن نظريته في النحو التوليدي، وفي إطار نقده العام للدراسات اللسانية الكلاسية التي كانت تنظر إلى الكفاءة اللغوية مفهومًا عامًّا يقتضي معرفةً مثاليّةً للمتكلّم بقواعد لُغته بصرفِ النظر عن تلك العوامل غير اللّسانية الفاعلة في تشكّل المُعطى اللُّغوي من قبيل إخفاقات الذاكرة، وارتكاب الأخطاء اللغوية، ووجود مظاهر التشويش . تفطَّن تشومسكي على غرار فلاسفة اللُّغة الأمريكيين إلى أهمّيّة ربط الكفاءة بسياق التلفظّ والأداء اللغويّ، حيث يمثل الأداء مظهرًا من مظاهر المقبوليّة عنده، ولدراسة هذا الأداء يقترح تشومسكي أن تؤخذ بعين الاعتبار مجموعةٌ من العوامل المؤثّرة في عمليّة التلفّظ وواحدةٌ من هذه العوامل هي الكفاءة اللغوية . [27]

بيد أنَّه حين يتعلق الأمر بتحليل الخطاب، فلا يمكن الاكتفاء بالمفهوم التقليدي للكفاءة اللغوية المتمثل في الملكة أو القدرة على توليد عددٍ لا متناهٍ من الجمل النحوية، بل ينبغي ربط تلك الكفاءة ربطًا حتميًّا بالملكة التداولية، وما تقتضيه من معرفة بالقواعد التي تسمح للمخاطب بتأويل ملفوظٍ ما تأويلًا مناسبًا وفقًا لسياقه التلفظي الخاصّ، لينصبَّ الحديث فيما بعد بالكفاءة الخطابية أو التبليغية [28] وتعني : أنَّه، ولكي يُقدِّم المتكلم كلامًا مناسبًا، فلا بدَّ له من أن يتوافر على معرفةٍ تامَّةٍ بكيفية استعمال اللُّغة استعمالًا مناسبًا يتماشى والمقامات والأحوال المختلفة .

من هنا ترتبط الإشاريّات ارتباطاً وثيقًا بالكفاءة، كونها -الإشاريات- أكثر مفهومٍ يحفّه الغموض والإبهام، ولا يمكن تحديد مراجعها إلَّا في سياق التواصل والتلفّظ، على الرغم من كونها أوَّل الأمر تبدو وحداتٍ لسانيّةً مُحيلة، فإنَّ إحالتها هذه لا ترتبط إلّا بمفهومها العامّ، حيث تتسم بسمة تعريفيّة تحدِّد مفهومها الكليّ، الذي يُتعرَّف بوساطته على الكيفيّة المناسبة لاستعمال تلك الواحدات

استعمالًا صحيحًا من المتكلم، وفي هذه المرحلة يمكن الحديث عن ارتباط الإشاريّات بمفهوم الكفاء اللغوية، حيث يتوافر المتكلم على معرفة تامّة بكيفية استعمالها، إلّا أنّ مراجع هذه الإشاريّات لا تُحدَّد نهائيًّا إلّا عبر سياقها الذي ترد فيه، لذلك يمكن الحديث عن ارتباط مفهوم الإشاريّات بمفهوم الكفاءة التداوليّة، وبالطبع فإنّ هذا الارتباط يتحدَّد من جهة المستمع أكثر منه لجهة صاحب الخطاب، حيث يستعمل المتلقّي معرفته الموسوعية [29] لإسناد عمليّة إدراكه وتحديده لمراجع الإشارة في العالم الخارجي تحديدًا صحيحًا مطابقًا بدرجةٍ ما لتلكم الإشارة المبثوثة من المتكلم للوصول إلى الإشارة الناجحة [30] التي تعني أن تمَّ التعرّف على القصد (المرجع) عبر تعاونٍ مشتركٍ بين صاحب الخطاب ومتلقّيه، ويمكن أن نوضح هذا الاشتغال أو التعاون بالمثال الآتي :

(3) استعرت الكتاب من المكتبة، كانت موظَّفة الإعارة متعاونة جدًّا .

يتوافر متكلم هذه القولة على كفاءة لغويّة تتيح له التمييز بين لفظيّ (الإعارة - الاستعارة)، وهو يقتضي أن المستمع ضالعٌ بهذه الكفاءة أيضًا حتَّى يُميّز بين اللَّفظين المستعملين في القولة، مع الأخذ بعين الاعتبار الإشارة التي تستدعيها كلمة (الكتاب) وتعريفها أو تحديدها بـ(ال التعريف) التي تقتضي أن يكون التعارف على مرجع هذه اللفظة عهديًّا بين المتكلم والمستمع، ليدرك السامع ما يقصده المتكلم : هل ما يقصده كتاب محدَّد ؟ أو أن ما يقصده هو الكتاب (كتاب سيبويه) ؟

لا شكَّ في أنّ التعاون المشترك بين المتكلّمين هو ما يُثمر عن عملية إدراك المقصود بهذه الإشاريّات بطريق تحديد مراجعها الخارجية، حيث يُستعان بالمعرفة الموسوعية - خصوصًا لدى المستمع – لإسناد عملية إدراك المقصود .

وينبغي أن نُشير أيضًا إلى القدرة أو الكفاءة الاستدلاليّة التي تقتضيها عمليّة التواصل، التي تتمثل في القدرة على ربط المعطيات - الإشارية وغير الإشاريّة – مع بعضها لتكوين دلالةٍ متكاملة

للقولة، يُذكرنا هذا بنظرية المواضع التي تسمح للمتكلمين بأن يقيموا تعالقًا أو ربطًا دلاليّا بين ملفوظ واحد أو أكثر، بناءً على استدلالٍ ضمني تقتضيه عمليّة الإدراك [31]، حيث تُربط المعطيات اللّغويّة (الإشاريّة) مع بعض (بالإضافة إلى دلالاتها)، وبالنظر في هذه القيمة الاستدلاليّة فإن مثالنا السابق يقتضي العملية الاستدلالية الآتية : " إذا كان (س) مكتبةً، فإنَّ (س) فيه إعارةً (ص)، وإذا كان (س) فيه (ص)، فإنّ (ص) فيه (ع) " ويمكن اختزالها بالشكل الرياضي الآتي : إذا كان (س) فيه (ص)، فإن (ص) فيه (ع)، كما يمكن توضيحها بالرسم الآتي :

(س) ← يحتوي (ص) ← يوفّر (ع)

(المكتبة) ← (إعارة) ← (كتبًا)

تحتوي توفر

من جانبٍ آخر تقتضي الكفاءة التداولية أن يتوافر المتخاطبون على قدرٍ من الكفاءة التأويلية، تسمح لهم بأن يقيّموا الاستعمالات الخارقة للعادة، فالاستعمال اللغوي يقوم على جملةٍ من الخروقات أو الاستعمالات غير الطبيعية، يكون ذلك مثلاً بإنزال بعض الوحدات واستعمالها في مواضع وحدات أخرى، قد تبدو هذه الاستعمالات لاحنةً أول الأمر، لكنَّ نظرة فاحصة تُنبيءُ عن انزياحٍ أو استعمالٍ استعاريّ، ذلك من قبيل وضع ضمير المتكلمين الجمع (نا) بدل ضمير المتكلم المفرد (أنا)، ومنه أيضًا وضع ضمير الجمع (أنتم) للإشارة إلى مُفرد مُخاطب، وأعقدُ ما يُمثل ذلك هو أن يوجه الخطاب لشخصٍ بأن يُشار إليه إشارة صريحة، بيد أنَّ المقصد الحقيقي (المرجع) يكون شخصًا آخر وهذا مما يُعرف بـ(إياك أعني واسمعي يا جارة)، فيضطلع المتلقّي بمهمة إعادة ترتيب

أوليّات القولة، وتحديد تأشيراتها بالنظر في جملة العوامل النفسية والاجتماعية المؤثرة في عملية تأويل دلالة الإشارة وتحديد مرجعها الخارجي .

6- أهمّيّة الإشاريّات .

تُمثِّل الإشاريّات جنبةً مُهمّة من جوانب الدرس التداوليّ، ولا شكَّ في أنَّ هذه الأهمّيّة هي التي جعلت هانسون يُصنِّفها على أنَّها تداوليةٌ من الدرجة الأولى [32] أو يمكن تسميتها بالتداولية البحتة حيث لا تُحدَّد مراجعُها إلا في سياقٍ تداوليٍّ تحضر فيه أقطاب التواصل جميعًا من أشخاص وأزمنة وأمكنة، فضلًا عن جملةِ المعارف المشتركة بين المتخاطبين الفاعلة في بناء التواصل وتحديد نمط التخاطب بينهم .

تظهر أهميّة الإشاريّات أيضًا عبر اهتمام حقول التداوليّات المختلفة بدراستها، فثمة مجموعة كبيرة من الدارسين عملوا على مقاربة الإشاريّات مقارباتٍ مختلفةً بحسب أنساقهم المعرفية، فاختلفت مقارباتها بين النفسية والاجتماعية والأنثروبولوجية والبلاغية والأسلوبية والسيميائية واللسانية والتداولية، كما يُمكن أن نشير إلى جملة من الدارسين في حقل الإشاريّات منهم على سبيل المثال لا الحصر : إميل بينفينست، ورومان ياكبسون، وبول ريكور، وكلود ليفي شتراوس بالإضافة إلى هانسون وآن ريبول وجان كلود ميلنر، يُضاف إلى ذلك كله المعالجات التي قام بها المنظرون من أمثال : روسل، بارهييل، سكوت، ولايكوف . [33]

إنَّ القيمة الفعليّة للإشاريَّات تظهر عبر وظائفها الخطابية التي تضطلع بها داخل الخطاب وخارجه، إذ تسمح الإشاريَّات بإقامة ارتباطٍ وتعالقٍ بين اللُّغة والعالم الخارجي، كما تُتيح للمتخاطبين الإشارة والإحالة على أنفسهم وأدوارهم المتغيّرة بحسب فعل التخاطب، كأن يُشير صاحب الخطاب إلى مرتبته بعدِّه متكلِّمًا، أو أن يأخذ المخاطب منه تلك المرتبة فيُشير إلى نفسه بعدِّه متكلِّمًا مُنصِّبًا المتكلِّم السابق مخاطبًا ومستمعًا له باستعمال الوحدات اللسانية نفسها (أنا، أنت)، ومن دون أن يحدث خلل في التواصل أو وهم في التعبير، مادام السياق التلفظي محيطا ومسوِّرًا لعمل التلفظ .

إنَّ مثل هذه الوظائف الخطابية تبيّن لنا مدى أهمّيّة الإشاريَّات في بناء الخطاب، بإسناد وظيفةٍ ما لكلّ مشاركٍ فيه، مع السماح بتغيير تلك الوظيفة على الدوام، كما أنَّها تدلّل على أنَّ الدلالات أو المفاهيم الأوليّة المُسندة إلى تلك الرموز غير فاعلة في تحديد مراجعها بعيدًا عن السياق، إذ يُمكن عدّها أشكالًا فارغة تُملَأُ في مرحلة متأخرةٍ في عملية التلفظ، بل تصل قيمة الإشاريَّات إلى الدرجة التي تكون شرطًا ضروريًّا في تحقُّق الملفوظ وإنجازه [34] بالنظر في جملة التعالقات الشخصية والزمانية والمكانية التي تُساهم إلى حدٍّ بعيدٍ في ربط الملفوظ وتسويره بل حتَّى فهمه وتأويله، ولا شكَّ في أنَّ الحديث عن هذه الجنبة حديثٌ عن الأهمّيّة نفسها، لأنَّ الوقوف عند هذه الإشاريَّات وقوفٌ عند عمليّة التلفظ، أو هو بالأحرى : تقفّي الآثار التي يتركها المتكلّم في خطابه . [35]

الجامعة المستنصرية كلية الآداب
م.م يُسرى جليل يونس